الفصل السادس

المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي

إن عدم حسم موضوع النُّدرة والمشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية جعل فهم وتحديد ماهية الاقتصاد، من وجهة النظر ذاتها، أمراً في غاية الصعوبة. ولعل عدم الإجماع بين الاقتصاديين المسلمين بعد على تعريف للاقتصاد المنبثق عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، مع وجود عدد من المحاولات، يعود أساساً، في اعتقادنا، إلى عدم حسم موضوع النُّدرة، كونها حجر الأساس لتعريف الاقتصاد. وقد بينا في الفصل السابق أن الموارد الاقتصادية تتصف بالنُّدرة الفنية فقط، أي أنها قيد فني مؤقت، وليست حالة دائمة من النُّدرة، وبينا أيضاً أن الموارد التي وهبها الله للبشر كافية تماماً في كل زمان ومكان، إذا استخدمت تلك الموارد بكفاءة وعدالة اجتماعية، لإشباع الحاجات الإنسانية. وانطلاقاً مما تم التوصل إليه سابقاً سيأتي الحديث في هذا الفصل عن المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، وفي الفصل الذي يليه عن اقتصاد الأمن الاجتماعي في محاولة منا لملء الفراغ المشار إليه، كي تضاف هذه إلى غيرها من المحاولات، سائلين المولى عز وجل أن تكون محاولة موفقة.

إن الحديث عن الاقتصاد، بكل أبعاده ومستوياته، يتطلب منا بالضرورة الحديث عن العلوم الاجتماعية، كون الاقتصاد واحداً من تلك العلوم، وعن علاقة الاقتصاد بتلك العلوم. ويأتي تناول هذا الموضوع، ابتداءً، من منطلق أنه جزء لا يتجزأ من المنهجية التي سيرد الحديث عنها لاحقاً، وأيضاً من منطلق الجنوح القائم بالعلوم الاجتماعية وللأسف، ومنذ مدة طويلة، نحو العلوم الطبيعية، ومن ثمّ بعيداً عن

المسار الذي كان يجب عليها أن تسلكه، على المستويين التعليمي والبحثي على حدٍّ سواء. فضلاً عن ذلك سيتم أيضاً تناول واقع حال الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أولاً: الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

معلوم أن الغرب قد دفع بالعلوم الاجتماعية عنوة إلى دائرة العلوم الطبيعية منذ مدة طويلة ليُصبح التركيز على الجوانب الكمية فقط للظواهر الاجتماعية مما افقدها المعنى، وتم في خضم التعامل الرياضي تهميش الأبعاد الإنسانية الاجتماعية للقضايا قيد البحث. ولقد جاء هذا انسجاماً مع المنهج العلمي الغربي المستخدم في العلوم الطبيعية الأمر الذي تطلب اختزال الظواهر الاجتماعية إلى جوانبها المادية كي يتم إخضاعها لما تخضع له العلوم الطبيعية من ملاحظة وقياس وتجربة ومن ثَّم تنبؤ. ولهذا فإنه سيتم التركيز هنا على أمرين أساسين، لما لهما من عميق الأثر في التعامل مع القضايا الاقتصادية: أولهما، الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد، وثانيهما ذاتية، بمعنى الكيان الذاتي، وليس استقلالية علم الاقتصاد عن بقية العلوم الاجتماعية، في محاولة لإيضاح المقصود من كل منهما، وتبيان النتائج المترتبة عن عدم الالتزام بهما.

1- العلوم الطبيعية والاجتماعية

وكنقطة للانطلاق، لا بد من تناول العلوم بشكل عام لنصل، بعد ذلك إلى الحديث عن العلوم الاجتماعية، ومن ثم الاقتصادية منها، آخذاً بالحسبان أن هذه مجرد عجالة لا يُقصد منا التعمق والتفصيل، وإنما لفت الأنظار إلى أمور أساسية يُغفِلها أو يَتغافل عنا بعض منا. ومعلوم أن العلوم تنقسم بشكل عام إلى فرعين رئيسين وهما: أولاً، العلوم الطبيعية، وتُقسم هذه أحياناً إلى علوم بحتة وتطبيقية، وثانياً، العلوم الاجتماعية، وتُقسم هذه أحياناً إلى علوم إنسانية واجتماعية تطبيقية، بل هناك من يُسمي العلوم الاجتماعية بالعلوم الإنسانية، مع التحفظ على ذلك، إلا إذا قُصد بذلك أنها تتناول النشاط الإنساني بشكل عام، دون أن يعني ذلك القول بتطابق ممارسة النشاط الإنساني عالمياً، وإن

تشابهت، وإن كلاً من العلوم الطبيعية والاجتماعية تتعامل مع الظواهر الواقعة ضمن نطاقها. ونقصد بالظاهرة، ببساطة وبشكل عام، أنها حدث يتكرر بالشروط ذاتها، في عالم الطبيعة، بينما بشروط متقاربة إلى حد ما في عالم الاجتماع، نتيجة لتفاوت أداء العناصر المادية والبشرية المكونة لكل ظاهرة.

ومما تتصف به الظواهر الطبيعية: أولاً، ثبات العلاقات الحاكمة لها في الزمان والمكان، والذي ينجم عنه ما يُسمى بالقوانين العلمية، أو السُنن الإلهية الكونية، فعلى سبيل المثال: إن الماء الخالي من الشوائب، كان وما زال وسيبقى، يغلي على مستوى سطح البحر على درجة مئة مئوية في أي مكان على وجه البسيطة. وثانياً، إن الإنسان لا يشكل جزءاً من الظاهرة ولا يستطيع البتة التأثير عليها بأي شكل من الأشكال، فغليان الماء منفصل تماماً عن إرادة وثقافة الإنسان الذي يقوم به؛ لهذا فإن كل ما يستطيع الإنسان فعله في حالة الظواهر الطبيعية هو محاولة فهم كيفية تشكل تلك الظواهر ليسخرها في خدمته أو ليدرأ عن نفسه الأخطار الناجمة عن تشكلها. وبناءً عليه، فقد استطاع الإنسان تطوير وسائل معيشته من خلال فهم وتوظيف الظواهر الطبيعية، أو القوانين العلمية المادية، في مجالات البناء والطاقة والنقل والاتصالات وغير ذلك، وما زال الإنسان يحاول جاهداً أن يدرأ عن نفسه مخاطر البراكين والزلازل والفيضانات وغيرها. وإن الوحيد الذي يستطيع التأثير على الظواهر المادية، بل وإن شاء أعاد صياغة أي منها، هو فقط صانع تلك الظواهر الذي أتقن صنع كل شيء، وحسبنا الإشارة إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء: 69]، فكانت.

وفي المقابل، إن مما تتصف به الظواهر الاجتماعية: أولاً، ثبات بعض العلاقات الحاكمة لها وتغير بعضها الآخر، وثانياً، يُشكل سلوك الإنسان كامل الظاهرة الاجتماعية. فأما فيما يخص النقطة الأولى، فإن المقصود بالعلاقات الثابتة هو ما نُسميه بالمنظومة القيمية المحددة لهوية المجتمع -النظرة العامة للكون والحياة، بما فيها من الفضائل، والقيم العليا، والمبادئ، والأعراف والتقاليد- التي يجب أن يعمل الإنسان وفقاً لها؛ إذ لا يمكن لأي إنسان كائناً

من كان العمل دون مرجعية فكرية ما. لهذا فإن ما يزعمه بعضهم، بحسن نية أو دونها، من أن جميع العلاقات الحاكمة للظاهرة الاجتماعية هي علاقات نسبية، أي أنها تتغير من حين إلى آخر، من منطلق أن المجتمع في صيرورة دائمة، وأنه يتغير باستمرار، كلام لا معنى له على الإطلاق من وجهة نظرنا. إذ لو صح هذا القول، فإننا وبكل بساطة لن نكون قادرين على الحكم على أفعال البشر، والتمييز بين الصالح والطالح منها، بل لن نستطيع معرفة الخير من الشر، والعدل من الظلم، والصواب من الخطأ؛ لأن النسبية تجعل ما كان شراً بالأمس خيراً اليوم أو العكس، بل إنه لن يكون هناك معنىً للثواب والعقاب على حدٍّ سواء. ومن وجهة نظر ثلاثية الأبعاد، إن التغير الذي عاشته وتعيشه الإنسانية تحت مُسميات عدة كالتطور والتحضر وغيره، لا يعدو كونه في الغالب الأعم تغيراً في الوسائل والأدوات نتيجة لتطور العلوم، وليس في القيم والأخلاق، فالفضيلة كانت ومازالت وستبقى فضيلة، والرذيلة كانت ومازالت وستبقى رذيلة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهذا مما لا يختلف عليه عقلاء العالم على مدار الزمان والمكان.

نعم، هناك بعض من العلاقات الحاكمة للظاهرة الاجتماعية التي تتصف بالنسبية، ومن هذه ما يُمثل تراجعاً أو خروجاً عن الثوابت المذكورة أعلاه، مما يتطلب بالضرورة الإصلاح، كالتعدي مثلاً على حقوق المرأة التي أقرها الله لها في الميراث، ومنها ما يمثل فساداً وخروجاً عن الإطار الاجتماعي، ومنها ما يمثل الرغبة في إبقاء الحال على ما هو عليه "لغايات في نفس يعقوب" من خلال كبت الحريات وانعدام العدالة في التعامل، ومن ثمّ الوقوف في وجه الإبداع والتطوير والسعي وراء مستقبل أفضل. إن إعادة النظر في النظم الفنية الإدارية ومنظومة العقود وغيرها، التي وضعها البشر، مع إقرارنا بصدق نواياهم واحترامنا لجهودهم، أمر لا بد منه، لأنه يُساعدنا على استغلال الموارد الاقتصادية المحددة المتاحة بجدارة واقتدار أكبر، وبكفاءة وعدالة اجتماعية، ومن ثمّ الارتقاء حضارياً بين الأمم، وفي هذا خدمة جليلة للمجتمع والإنسانية بشكل عام. وإن الإبداع والتطوير في مجال العلاقات الفنية والوظيفية القائمة

بين البشر، في التجارة والصناعة والزراعة والتعليم والصحة وغيرها، يمثل تغييراً هاماً لا مندوحة عنه، فالتغيير في مثل هذه الحالات سُنّة الحياة. وإن الحقيقة التي علينا جميعاً أن ندركها مفادها أن كل ما أنتجه وينتجه الإنسان قابل دائماً للتطوير نحو الأفضل؛ إذ إن الكمال لله وحده، وأن هناك دائماً متسعٌ للإضافة، ومن لا يحسن ذلك لا يُضيف قيمة، ولا يخدم مجتمعه وأمته والإنسانية.

وأما النقطة الثانية، أن الإنسان لا يشكل جزءاً من الظاهرة ولايستطيع التأثير عليها، فإنه من المسلمات القول بأن العلوم الاجتماعية تتعامل مع الجانب السلوكي للإنسان الذي يجب أن ينبثق بالضرورة عن المنظومة القيمية للمجتمع. ولعلنا لو استخدمنا الحاسوب مثالاً لأمكن توضيح مقصدنا بسهولة ويسر؛ إذ يُعدّ الحاسوب تجسيداً بسيطاً جداً للإنسان – النظام، وهو جهاز يتكون من جانبين: الجانب المادي المتمثل بالشاشة ولوحة المفاتيح والأسلاك ونحو ذلك، وهذا الجانب بحد ذاته لا قيمة وظيفية له على الإطلاق، إلا إذا أضفنا له الجانب الثاني، وهو الجانب المعنوي أو غير المادي، والمتمثل بالبرمجيات. والإنسان الذي هو الأصل يتكون أيضاً من جانبين أحدهما مادي يتمثل بجسد الإنسان، بما فيه من شحم ولحم ودم وعظم، ويمكن أيضاً القول: إن هذا الجانب ليس له في حد ذاته قيمة وظيفية، من زاوية اجتماعية، بل إنه جانب لا تتعامل معه العلوم الاجتماعية، وإنما الطبيعية وتحديداً الطبية منها، ولكي يقوم الجسد بوظيفته الاجتماعية يتطلب الأمر وظيفياً وجود الجانب غير المادي، والمتمثل أيضاً بـ"البرمجيات" إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير فنياً. ومعلوم أن الإنسان يولد لا يعلم شيئاً لكنه هُيئ لذلك مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٧٨﴾ [النحل: 76].

2- التفاوت في السلوك الاجتماعي

لكن، وكما تشير الآية الكريمة، لقد أمد الله هذا الإنسان بكل الوسائل اللازمة للعلم والمعرفة –السمع والأبصار والأفئدة– لكي يكون قادراً على استقبال

وتوظيف ما يصل إليه من معلومات من والديه أولاً، ومن ثم من المصادر الأخرى المعروفة. ولعله من نافلة القول أن نذكّر بأن أداء السلوك البشري خلال تفاعله لتشكيل الظاهرة الاجتماعية يختلف كليةً عن أداء المادة خلال تفاعلها لتشكيل الظاهرة الطبيعية، الأمر الذي لا يُمكننا من التوصل إلى قوانين اجتماعية عموماً، واقتصادية خصوصاً، تعبر بدقة عن السلوك البشري كالقوانين الطبيعية، وإنما أشباه قوانين. ويرد ما ذكرنا إلى كون الإنسان في موقع الاختيار مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ ﴾ [الكهف: 29]، وقوله: ﴿ وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ ۝١٠ ﴾ [البلد: 10]، ومن ثَّم الاختبار من قبل المولى عز وجل مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٩٣ ﴾ [الحجر :92-93]، لكن المادة ليست كذلك، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ۝١١ ﴾ [فصلت: 11].

ولأن الإنسان في موقع الاختيار، فإنه لا بد وأن تكون هناك علاقات ثابتة، لتكون له مُرشداً سلوكياً، كي لا يكون له حجة على الله، وفي الوقت نفسه معياراً لقياس أدائه السلوكي. وخلافاً لذلك لا يستطيع الإنسان التمييز بين ما يجب فعله، وما لا يجب فعله، بل لن يكون هناك ما يُمكّن من الحكم على سلوكه في حال نسبية تلك العلاقات أو المعايير. ومعلوم أن كل ثقافة تعمل على تزويد أبنائها بالمنظومة القيمية الحاكمة لمجتمعها، لكي ينشأ الإنسان منسجماً مع محيطه، وليس غريباً عنه، ليتفاعل بعد ذلك أيضاً بانسجام تام مع هذا المحيط، وإن شئت بانتماء حقيقي بكل المعاني وفي جميع المجالات، مع المجتمع الذي هو جزءٌ لا يتجزأ منه. ومن هنا فإن القول بعدم اختلاف السلوك الاجتماعي، بمعنى السلوك الثقافي والحضاري، بين البشر، الذي يزعمه بعض علماء الاجتماع غربيي الفكر، لا معنى له، ولا يقف متماسكاً أمام تحدي الواقع. وإذا كان الأمر كما يزعمون، فلماذا إذن الحديث عن تعدد الحضارات والثقافات سابقاً ولاحقاً، وعمّا يُسميه الآخر بـ"صراع الحضارات؟" ولماذا يُقال الثقافة والحضارة الإسلامية، وكذلك الصينية، والغربية وغيرها؟

وإن صح الزعم المشار إليه من حيث عدم الاختلاف في السلوك الاجتماعي، لماذا كانت وما زالت هناك حملات التبشير والدعوة، وعدد من الجمعيات والنوادي وما إلى ذلك؟ والتي تقوم ظاهرياً بتقديم "خدمات إنسانية" للشعوب الأخرى، وهي تعمل في حقيقة الأمر وفقاً لتوجهات الدول والمؤسسات الراعية لها، ولتطبيق برامج خاصة. بل إن الحضارة الغربية لا تكتفي بتعليم أبنائها المنظومة القيمية التي تؤمن بها وتعمل وفقاً لها، لأنها ما فتئت تعمل على نقلها إلى كل مكان على وجه البسيطة تستطيع الوصول إليه، مستخدمة كل ما أوتيت من وسائل وقدرة معلوماتية، بهدف تشكيل الثقافة الإنسانية والعقل الإنساني، وفقاً لأنساقها الثقافية، أو إن شئت العولمة الثقافية. إن القول بعدم اختلاف السلوك الاجتماعي، ومن ثمّ القول بوحدة السلوك الإنساني، أمر ممكن فقط إذا تمكنت العولمة الثقافية التي تسعى إلى هيمنة ثقافة بعينها على ما سواها من تحقيق هدفها. ولكن النتيجة النهائية لن تكون في صالح الإنسانية؛ لأن في الاختلاف الثقافي بين الشعوب فوائد إنسانية جمة، وإنما في صالح الرأسمالية العالمية الساعية من خلال العولمة إلى ترسيخ ما نسميه بالديموبريالية (Demo-perialism)، أي الديموقراطية، أياً كان المقصود منها، ظاهرياً، والإمبريالية باطنياً.

وهنا لا بد من القول: أولاً، إن فهم الإنسان للقضايا الاجتماعية، ومن ثمّ قدرة الإنسان على التفاعل والتعامل معها، محدود بما توافر لديه من معرفة، تماماً كالحاسوب المحدود القدرة بما أودع فيه من برمجيات. وثانياً، إن كلاً من الإنسان والحاسوب معرض لما يُسمى بالفيروسات، والتي هي عبارة عن برمجيات ذات أهداف ضارة، وحسبنا شاهداً المسمى المستخدم لها. وإن الفيروس الذي يدخل إلى جهاز الحاسوب يهدف إلى إرباك عمل الحاسوب بشكل أو بآخر، وكذلك الحال مع الإنسان الذي يتعرض بدوره إلى استقبال كم هائل من المعلومات، من عدد كبير جداً من المصادر المقروءة والمسموعة والمرئية، عن طريق وسائل العلم التي أمده الله بها. ومما لا شك فيه أن قدراً لا بأس به من تلك المعلومات، وليس بالضرورة كلها، لا سيما في عصر العولمة،

لا تعدو كونها فيروسات ضارة؛ إذ يهدف بعضها إلى التوجيه السلوكي باتجاه ما، أو إرباك السلوك القائم في حال فشل الفيروس من توجيه السلوك في الاتجاه المرغوب، إذا كان ذلك السلوك يسبب إزعاجاً لصانع الفيروس الثقافي.

3- الاقتصاد كعلم اجتماعي

وأما عن علاقة كل ما ذكر بالاقتصاد فإنه ينطلق من كون كل ما يقوم به الإنسان، من نشاطات وظيفية اجتماعية، وفي كل مناحي الحياة الاجتماعية، لا يخرج عن كونه سلوكاً، وإن جميع النشاطات الاجتماعية ذات الصبغة الوظيفية الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان هي سلوك، أي أن الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية هي ظاهرة سلوكية محكومة بالمنظومة القيمية للمجتمع، ويترتب عنها نتائج معنوية، أو غير حسية، وأخرى كمية. لهذا فإنه لا يجوز البتة عند إجراء الدراسات العلمية لتلك الظاهرة اختزالها إلى جوانبها الكمية فقط، لمجرد أنها قابلة للملاحظة، والقياس، والتجربة، ثَّم التنبؤ، ومن ثمّ إسقاط الجوانب غير الحسية، كونها غير قابلة لما سبق، وذلك لتسويغ تنحيتها جانباً تحت ذريعة هامشية أثرها، مع أن أثر الجوانب غير الحسية هو الأكثر أهمية بلا منازع. ولعمري إن هذا فهم عجيب للعلم، وأعجب منه التعامل مع الظواهر الاجتماعية والطبيعية على قدم المساواة دون وجود أي مسوغ منطقي لذلك.

إن العلاقة بين العامل ورب العمل، على سبيل المثال لا الحصر، لا تنحصر بالضرورة في مقدار ما يُدفع للعامل من أجر، من ناحية، وفي مقدار ما يُنتجه العامل من وحدات سلعية، من ناحية أخرى، وإنما هي علاقة شراكة، في العمل وليس في رأس المال، وتعامل إنساني إذ ينتظر كل طرف من الطرف الأخر القيام بأكثر من مجرد تلبية الالتزامات المادية المذكورة وغيرها مع عدم القيام بأمور أخرى. ولهذا، فإن رب العمل الذي لا يدفع للعامل أجراً مكافئاً وعادلاً للجهد المبذول منه يولد لدى العامل الإحساس بالظلم مما يدفعه غالباً إلى أن يسلك سلوكاً خاطئاً للرد على ذلك، من خلال خفضه لإنتاجيته، كي لا نقول

غير ذلك، ناهيك عن الامتناع عن الاهتمام بمصالح الشركة بشكل عام. وكذلك الحال مع رب العمل الذي لا يُعامل العامل بما يحترم إنسانيته، فإن العامل في هذه الحالة سيترك العمل لا محالة حتى وإن كان الأجر مجزياً، والعكس صحيح. وفي كلتا الحالتين ينعكس الأمر سلباً على العامل ورب العمل معاً، بل وعلى الاقتصاد ككل.

وليس هناك ثمة من آلية اقتصادية قادرة فعلياً على تطوير أو تحسين أو ضبط العلاقة، أداءً وسلوكاً، بين العامل ورب العمل بحيث يقدم كل منهما ما هو مطلوب ومتوقع منه تجاه الطرف الآخر، وأن يمتنع في الوقت نفسه عن القيام بأمور أخرى أيضاً، إلا العدالة بما فيها حسن المعاملة التي لا يقابلها حتماً إلا الأمانة والوفاء والالتزام بل والإحسان. لكن تحقيق هذا يتطلب أن يتمتع كل من العامل ورب العمل بمنظومة قيمية تدفعهم إلى السلوك المرجو. ومن هذا المنطلق، ونتيجة لإسقاط الجانب غير الحسي في التعامل مع الظاهرة الاقتصادية، فشل الفكر الاقتصادي الغربي في تقديم حل للعلاقة المتوترة على الدوام بين العامل ورب العمل، نتيجة في الغالب لكل من انعدام الثقة بينهما، والنظرة السلبية عند كل منهما نحو الآخر والتعامل على أسس مادية بحتة، مع أن الأصل أن تُبنى العلاقة بينهما على التكاملية وليس الندية، وذلك لحاجة كل منهما إلى الآخر، وهذا لا يتأتى إلا إذا بنيت العلاقة على أسس إنسانية، بما فيها الأسس غير الحسية.

من جانب آخر، فإن الإنسان كلٌ لا يتجزأ. ومن ثمّ، فإن مزاولة الإنسان لأي نشاط أو أي سلوك اجتماعي، سيكون بالضرورة أحد مكوناته اقتصادي. ولقد جرت العادة على وصف بعض نشاطات الإنسان الاجتماعية بالاقتصادية، أي أن ظاهرها اقتصادي، مع أن الإنسان لا ينفك عن ذاته التربوية والسياسية والمجتمعية وغير ذلك، كي يتصرف اقتصادياً بشكل محض، كما تدعي النظرية الاقتصادية، بل إن هذا الإنسان يستحضر جميع أبعاد الظاهرة الاجتماعية عند مزاولته لأي نشاط اقتصادي أو غير ذلك. ومن هنا فإننا لا نتردد في القول: إن

واحدة من أكبر مصائب، بل هرطقات علم الاقتصاد الغربي، وما ينجم عنها من تحليل وسياسات، إلى جانب التعامل مع الاقتصاد على أنه علم طبيعي، تكمن في الفصل القسري لعلم الاقتصاد عن بقية العلوم الاجتماعية، من منطلق استقلاليته، ودراسته على هذا الأساس.

لهذا، يبدو الإنسان سلوكياً من وجهة نظر علمية غربية كأنه مجموعة من الأفراد في جسد واحد، الأمر الذي لا يعدو كونه انفصاماً متعدداً في الشخصية؛ لأن سلوك الإنسان الاقتصادي، من وجهة نظر غربية، مستقل تماماً عن سلوكه التربوي، وهذا مستقل تماماً عن سلوكه السياسي، ومما زاد الأمر تعقيداً تجزئة العلوم حتى ضمن الحقل المعرفي الواحد. ووفقاً لملكاوي فإنَّ إنتاج الإنسانية لكم هائل من المعرفة والمعلومات، وبغض النظر عن أهميتها وجودتها للحياة الإنسانية، تطلب بالضرورة تقسيمها إلى تخصصات فرعية، كي يكون التعامل معها أمراً ممكناً.[1] ولقد أنتجت تجزئة المعرفة المستمرة "أنظمة تربوية ومجتمعات مغرقة في التجزئة والتخصص الفرعي، وأنتجت -من ثمّ- أفراداً يركزون بطريقة مبالغ فيها على أجزاء الحقيقة المختزلة، والراهنة، والمباشرة؛ ويفتقدون بطرقة متزايدة الوحدة التاريخية للصورة الكبيرة الكلية الأقل وضوحاً."[2]

ولكن، إن تمتع كل علم من العلوم الاجتماعية بكيان ذاتي، وفي حدود معينة ضمن دائرة العلوم الاجتماعية، لا يجعل منه علماً مستقلاً عن بقية العلوم الاجتماعية، ولا يجعل من الظاهرة الاجتماعية مجموعة من الظواهر المجتمعية المستقلة، بل هي ظاهرة اجتماعية واحدة؛ لأن الإنسان كلٌ لا يتجزأ، ولأنه يوظف كل الأبعاد المعرفية عند قيامه بأي سلوك اجتماعي. ولا شك أن الإنسان

(1) ملكاوي، **منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية**. مرجع سابق، ص29.

(2) Utke, Allen. The (Re) Unification of Knowledge: Why? How? Where? When?", in: Benson, Garth; Ronald Glasberg & Bryant Griffith (eds.), Perspectives on the Unity and Integration of Knowledge, Peter Lang, new York, 1998, p. 4.

نقلاً عن: ملكاوي، **منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية**، مرجع سابق، ص29.

عند ممارسته نشاطاً اجتماعياً معيناً، اقتصادياً مثلاً، فإنه قطعاً يركز بشكل أكبر على هذا النشاط، لكن هذا لا يعني إطلاقاً أنه لا يستحضر في الوقت نفسه الأبعاد الاجتماعية الأخرى علم بذلك أم لم يعلم. إن المسلم عند سعيه إلى شرائه سلعة غذائية لا بد وأن يتأكد، قبل أن يعرف سعرها، أنها من الطيبات، وهذا بعد ثقافي، وربما أراد أن يعرف أيضاً منشأها، وهذا بعد قد يكون سياسيا، وهكذا.

ولكل ما سبق، تكمن مصلحة الإنسانية في الحفاظ على الترابط العضوي بين العلوم الاجتماعية بما في ذلك أرضيتها الثقافية، واستحضار ذلك دائماً عند البحث والتحليل، والتعامل مع جانبي الظاهرة الاجتماعية، الحسي وغير الحسي. فضلاً عن ذلك، فإن التعامل مع القضايا الإنسانية ضمن السياق الثقافي للمجتمع المعني، بدلاً من زعم عالمية العلوم الاجتماعية، يُمكِّن كل ثقافة من إغناء الثقافات الأخرى، الأمر الذي يخدم الإنسانية ويُمكِّنها من الحصول على نتائج أفضل، يأتي هذا انسجاماً مع الدعوة إلى التعددية خلافاً للعولمة الثقافية أُحادية الرؤية. ولعل الإنسان المسلم معني بالحفاظ على وحدة العلوم الاجتماعية، بل وكل العلوم، أكثر من غيره؛ وذلك لأنه يعلم أن المعارف الإنسانية، سواءً تلك التي وصلتنا عن طريق الوحي، أو تلك المكتسبة بالدراسة والبحث بتوفيق من الله، تنبثق جميعها من مصدر واحد ألا وهو خالق هذا الكون سبحانه.

ثانياً: واقع حال الفكر الاقتصادي الإسلامي

إن المناقشة السابقة للندرة تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن النُّدرة النسبية لا تُشكل جوهر المشكلة الاقتصادية، للأسباب المذكورة حينها. لهذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو: ما هي المشكلة الاقتصادية، إذن، من وجهة نظر إسلامية؟ وعلى الرغم من المحاولات العديدة من قبل الاقتصاديين المسلمين لتعريف الاقتصاد من وجهة النظر تلك، وتحديد موضوعه ونطاقه ومنهجيته، إلا أنه، وفي حدود ما نعلم، لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء حول ذلك،

وهذا ما سبق وعبر عنه بعض المعنيين.[1] وتجدر الإشارة إلى أن شابرا قام بعرض التعريفات الأكثر انتشاراً للاقتصاد المبني على أسس إسلامية، فضلاً عن تقديم تعريفه الخاص أيضاً،[2] إلا أن عدس، وفي معرض مناقشته لذلك، يعتقد أن موضوع ذلك الاقتصاد ما زال غير واضح المعالم؛ إذ يقول: "إن الاقتصاد الإسلامي ما يزال في مراحله الأولى من التنمية، بل إنه ما يزال مثالياً أكثر منه عملياً، ويعاني من عدد من أوجه القصور."[3]

ومع عدم إنكارنا للقصور المشار إليه، لكننا نعتقد أن الأمر ما كان ليكون خلافاً لم هو عليه؛ لأن تطوير علم جديد وعملي في آن معاً يتطلب تكاتف كثير من الجهود، فضلاً عن مرور بعض الوقت، لذا يجب أن لا ينظر إلى هذا الأمر على أنه قصور يصعب على العلم حديث الولادة، أي الاقتصاد المبني على أسس إسلامية، تجاوزه. وإن المفارقة اللافتة للنظر في الوقت نفسه، أن نجد أن روبنز قد سجل في مقالته الواسعة الشهرة والتأثير، قبل ما يقرب من قرن من الزمان، ظاهرة مماثلة في الغرب، لما يمر به حالياً الفكر الاقتصادي الإسلامي في الشرق بقوله: "إن جهود الاقتصاديين خلال السنوات المائة والخمسين الماضية قد أسفرت عن تشكل مجموعة من التعميمات... لكنهم لم يتوصلوا إلى الإجماع بشأن الطبيعة النهائية للموضوع المشترك لهذه التعميمات."[4] ولكن، هل يجب أن يستغرق تطوير علم الاقتصاد من منظور إسلامي وقتاً مماثلاً؟ والجواب هو قطعاً بالنفي.

من ناحية أخرى، هناك قضيتان لا بد من الإشارة إليهما هنا؛ إذ تمثل كل منهما حالة هامة من القصور، وهما: أولاً، البحث في المنهجية، وثانياً، البحث في

---

(1) Kahf, Monzer. Islamic Economics: Notes on Definition..., op. cit..

(2) شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، ص30-31.

(3) Addas, Waleed A. J. *Methodology of Economics: Secular versus Islamic*, 1st Ed., 2008, P. 117. International Islamic University Malaysia Press,

(4) Robbins, Lionel. *An Essay on the Nature and Significance* ..., op.cit., p. 1.

الفكر الاقتصادي الإسلامي. فأما من حيث المنهجية، فإنه يبدو للمراقب، ودون الحاجة لإيراد الشواهد فهذه كثيرة ومتاحة، أن هناك قصوراً واضحاً في البحث في المنهجية. ويبدو أن جميع الاقتصاديين المسلمين قد قصروا أنفسهم، أو هكذا يبدو، على مناقشة المنهجية المستخدمة في النظرية الاقتصادية، أي المنهج الاقتصادي التقريري (Positive Economics) والمنهج الاقتصادي المعياري (Normative Economics)، قبولاً أو رفضاً، الأمر الذي لم يؤد، بل وما كان ليؤدي، إلى بلورة منهجية خاصة قابلة للتعامل معها في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي. وكما يقول شودري، لقد تم نقل وتطبيق مذهب النظرية الاقتصادية بالكامل على الاقتصاد والصيرفة من وجهة نظر إسلامية.[1] وأما من حيث البحث في الفكر الاقتصادي من منظور إسلامي فقد أخذ الاهتمام فيه بالتباطؤ، وربما بالتراجع، وبشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ولعل واحداً من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى ذلك هو الخلط ما بين الاقتصاد والصيرفة أو التمويل. ومعلوم أن البحث في الصيرفة –سواءً من حيث دراسة الأدوات القائمة، أو البحث عن أدوات جديدة، أو من حيث تقييم الأداء المصرفي أو غير ذلك– على أهميته، هو بحث في التمويل وليس في الاقتصاد، مع الإقرار بوجود علاقة بينهما. وبناءً عليه، لقد انصب جل اهتمام العاملين في الفكر الاقتصادي الإسلامي في السنوات الأخيرة على الصيرفة الإسلامية بعيداً عن الاقتصاد.[2]

ولعل من بين الأسباب التي دفعت أيضاً إلى ذلك هو كون الصيرفة الإسلامية، مع ما لها وما عليها، أصبحت واقعاً قائماً، خلافاً للاقتصاد الذي يبدو أنه ما زال يُراوح مكانه، الأمر الذي يسمح للباحثين بالتعامل مع هذا الواقع من خلال توظيف الأرقام الممثلة لنشاطات المصارف الإسلامية في دراساتهم التقييمية أو المقارنة، وغير ذلك. وإن من أقوى الانتقادات لحال الفكر الاقتصادي الإسلامي

(1) Choudhury, M. Alam. Islamic Economics and Finance: Where Do They Stand? *Int. J. of Accounting and Finance*, Vol. 1, No. 2, 2008, pp. 149–167.

(2) Siddiqi, Mohammad N. Future of Islamic Economics. op. cit..

هي تلك التي ختم بها قحف أحد أبحاثه بقوله: "يبدو لي أن الجيل الحالي من الاقتصاديين المسلمين بات مستنزفاً، وهو بالفعل مستهلك، في أنشطة الصيرفة والتمويل الإسلامي بحيث إن أفضل ما يمكن القيام به هو تسليم الشعلة إلى جيل ثانٍ، والذي قد يقوم بتحليل نظري أعمق لملء الفراغ الذي خلفه جيلنا."[1]

ثالثاً: المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي

لا يختلف اثنان على وجود "المشكلة الاقتصادية،" بقدر ما هو الاختلاف على طبيعتها، ولعل من أهم المعوقات لوجود تعريف متفق عليه لتلك المشكلة، فضلاً عن الاختلاف الثقافي الفكري والحضاري وما يترتب عنه، هو عدم الاتفاق، فنياً، على الأرضية التي يجب الانطلاق منها لتعريف المشكلة الاقتصادية. وبعبارة أخرى، هل نُعرِّف المشكلة الاقتصادية ضمن اقتصاد مغلق، أم ضمن اقتصاد مفتوح؟ وإذا اخترنا الاقتصاد المغلق، فما مدى مصداقية التعريف في عالم القرية الصغيرة، والمؤسسات الدولية ذات الأثر الكبير على العالم بأسره؟ وأما إذا اخترنا تعريف المشكلة ضمن اقتصاد مفتوح، فهل نستطيع فعلياً أن نجعل الأثر الخارجي محايداً، مع يقيننا بوجود التأثير المتبادل بين الاقتصاد في دولة ما وبقية العالم؟ فضلاً عن ذلك، هل يجب تحديد المشكلة من وجهة نظر فنية صرفة، يوجه فيها الاهتمام إلى كفاءة الإنتاج، أم من وجهة نظر اجتماعية يوجه فيها الاهتمام إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، أم إلى كليهما؟.[2] لا شك أن الإجابة عن السؤال السابق يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بالضرورة تحقيق الأمرين معاً. ولا شك كذلك أنه لا خلاف على تحقيق الكفاءة، من جميع وجهات النظر الاقتصادية، وأما من حيث العدالة، وفضلاً عن أهمية تحقيقها بوصفها قضية مبدئية إسلامية، فإنه لا يعقل أن تكون الدولة غنية، بينما المواطنون فقراء!

---

(1) Kahf, Monzer. Islamic Economics, what Went Wrong? http://monzer.kahf.com/papers/english/ (consulted on 02.02.2013), p. 10.

(2) العوران، **الاقتصاد الجزئي: أساسيات ومبادىء ومفاهيم**، مرجع سابق، ص44.

obeikan.com

من ناحية أخرى، فإن السياسة الاقتصادية الجزئية أو القطاعية تنعكس على أداء الاقتصاد بشكل عام، والسياسة الاقتصادية الكلية، نقدية أو مالية كما يقال، تنعكس أيضاً على عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم على المستهلكين والمنتجين على حدٍّ سواء. وبما أن تحديدنا للمشكلة الاقتصادية ينحصر في الاهتمام بالسلوك الإنساني، المتعلق باستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وعدالة اجتماعية وبشكل متزامن، فإنه علينا أيضاً أن لا نغفل عن التداخل العضوي بين تقسيمات الاقتصاد تلك، مع تحفظاتنا عليها؛ إذ إن السلوك الإنساني المقصود يمارس على جميع المستويات المذكورة، وهو يؤثر ويتأثر ببعضه بعضا. ولقد قلنا سابقاً إن التعامل الحالي مع المشكلة الاقتصادية، ومن ثمّ القضايا الاقتصادية، قد انطلق أساساً من العلاقة بين الغايات والوسائل، كما فهمها الغرب، ومن يحذو حذوهم، وقد أدى هذا الفهم إلى صياغة المشكلة الاقتصادية في إطار كمي محض، يربط ظاهرياً بين مقدار الحاجات والرغبات (الواقع الرغبات فقط كما ذكرنا سابقاً)، من ناحية، وكمية الموارد الاقتصادية المتاحة النادرة نسبياً، من ناحية أخرى، وذلك تجسيداً للعلاقة بينهما كما أشرنا، ضمن اقتصاد مغلق أساساً.

ولكننا في المقابل قلنا إن الموارد الاقتصادية كافية، من منظور إسلامي، لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية من منطلق منهج الغايات والوسائل، وإنها تُعدُّ نادرة على أساس فني فقط من منطلق منهج الخلافة. ومما يجب التأكيد عليه هنا، بخصوص كفاية الموارد، هو أن تكفل الله تبارك وتعالى برزق البشر، من حيث المبدأ، بمعنى توفير ما يحتاجون إليه من الموارد الاقتصادية، يجب أن لا يعني أن يكتفي البشر بهذا، أو أنه لا حاجة للتدخل البشري، بل العكس هو الصحيح؛ إذ يجب على البشر أن يعملوا بأقصى ما يستطيعون ويعرفون، لكي يحققوا مهمتهم بوصفهم خلفاء في ظل الإطار العام للعبادة. وبعبارة أخرى، فإن الكفالة الإلهية للرزق، بشكله الأولي، تُعدّ شرطاً ضرورياً لكنها ليست شرطاً كافياً، من وجهة نظر فنية، للحفاظ على الجنس البشري، ولتحقيق العيش

الكريم للبشر، وفوق ذلك لاستعمار الأرض، إذا لا بد للبشر من الأخذ بالأسباب والعمل على تحقيق تلك الاهداف.

ولهذا، فإنه لا غنى أبداً عن العمل بقوة وأمانة، كي توظف الموارد بكفاءة وعدالة اجتماعية لتحقيق الهدف المنشود. ومع أن العمل ليس هدفاً بحد ذاته، لكننا مأمورون به؛ لأنه الآلية لتحقيق الهدف، ومع أن النتائج بيد الله، إلا أن البشر مطالبون بالأخذ بالأسباب والعمل بأقصى ما يستطيعون ويعرفون مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ [التوبة: 105]. ومما لا شك فيه أن العمل نحو تحقيق البشرية لمهمتها، يستلزم التدقيق والمساءلة أمام الله. ولكن، إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بالضرورة هو: ما موضوع التدقيق أو المسائلة المشار إليها؟ ولكي يكون الإنسان على بصيرة من أمره، من باب العدالة الإلهية، فإن الخطاب الإلهي ذاته من يجيب بوضوح وبشكل مباشر، وفي مناسبات عديدة عن هذا السؤال، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا ﴾ [هود: 7]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفُورُ ٢ ﴾ [الملك: 2]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٦٥ ﴾ [الأنعام: 165].

وإن مما يمكن أن يخلص إليه المرء، من الآيات الكريمات المذكورة ومن غيرها، مما ورد في القرآن الكريم، من وجهة نظر اقتصادية، هو أن السلوك البشري في ما يخص استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وعدالة اجتماعية، أو خلافاً لذلك، هو جوهر الموضوع، وهو من ثمّ عين المشكلة الاقتصادية، بل هو أصل المشكلات كلها، وإن الموارد في حد ذاتها ليست المشكلة على إطلاق المعنى كما بينا سابقاً. وتجدر الإشارة إلى أن الاستخدام المقصود هو كل من الاستخدام العام، من قبل الدولة، والخاص، من قبل القطاع الخاص، على حدٍّ سواء. وحسبنا

قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الشورى: 27]. وكما ذكرنا سابقاً، تبين الآية الكريمة صراحة أن التوسعة في الرزق لن تكون منسجمةً مع المهمة البشرية؛ لأن الفساد، أي الهدم، مخالف تماماً لهدف تلك المهمة، أي الاستعمار والتطوير وبناء الحياة الكريمة التي تليق بالإنسان، وكيف يكون ذلك، والله أمرنا بعدم الفساد في الأرض مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [الأعراف: 85]، ولأن شح الموارد لا يؤدي أيضاً إلى تحقيق المهمة البشرية، فإن الله يُنزل الأرزاق بقدر، مما يعني كفاية الموارد، إذا استخدمت بكفاءة وعدالة اجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطاب الإلهي يُطالب البشر مراراً وتكراراً القيام بالأعمال الصالحة، ويربط ذلك دائماً بالإيمان كقوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ ﴾ [الكهف: 30]. فضلاً عن ذلك، يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [الأعراف: 96]. ومما تعنيه الآية الكريمة، من وجهة نظر اقتصادية، أنه لو التزم البشر بأمانة وصدق لمهمتهم، ولو وظفوا الموارد الموهوبة لهم من الله بكفاءة وعدالة اجتماعية، لكان من المؤكد أن يكونوا ناجحين في جهودهم الدنيوية، لكنهم كَذَّبوا، ومن ثمّ فشلوا في مسعاهم، فنالوا من الجزاء ما يستحقون، ولكي لا نكون مثلهم، لا بد من أن تُستغل الموارد الاقتصادية على النحو المذكور. ويؤكد الحق تبارك وتعالى للناس جميعاً أنه يراقب عن كثب جميع أفعالهم، وأنه سيسألهم أجمعين وسيجازي كل منهم على تلك الأفعال، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ۖ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [سبأ: 37]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [التوبة: 105]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الحجر :92-93]، وقوله تبارك وتعالى:

﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [فصلت: 46].

ودعنا لا ننسى الحقيقة التي لا تخضع للجدل، والتي مفادها أن الموارد الاقتصادية المادية لا تُحدِّد الأهداف والأولويات، ولا تتخذ بتاتاً القرارات، ولا تُطبق السياسات، وإنما الذين يفعلون ذلك، وعلى الدوام، هم البشر. ومن ناحية أخرى، لا معنى أن يكون الإنسان في موقع الاختبار والمساءلة من قبل المولى عز وجل دون أن يكون حراً في اتخاذ قراراته؛ لهذا كرم الله الإنسان أيضاً بأن جعله حراً ومخيراً مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ [البلد: 10]؛ وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[الكهف: 29].

obeikan.com